3.أولا: تقييم قانون النقد والقرض من خلال نقاط القوة.

أهم نقاط القوة على المستوى الداخلي:

- رد الاعتبار لبنك الجزائر (من خلال إعادة تنظيمه، توضيح مكانته في النظام المالي والمصرفي)؛
- تقليص صلاحيات الخزينة العمومية(إحداث العملة ومنح القروض خاص ببنك الجزائر فقط)؛
- رد الاعتبار للعملة الوطنية؛
- إستعادة البنوك لمكانتها ووظائفها التقليدية؛
- إلغاء مبدأ التخصيص البنكي؛
- المساهمة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسة وتسيير جيد للمخاطر ؛
- إنشاء سوق لأوراق المالي.

أهم نقاط القوة على المستوى الخارجي:

- الانفتاح على العالم الخارجي(فتح فروع لبنوك أجنبية، المنافسة....)؛
- تحويل رؤوس الأموال؛
- تطوير عمليات التجارة الخارجية(القرض المستندي).

ثانيا: تقييم قانون النقد والقرض من خلال نقاط الضعف.

-العجز في (التسيير، تنظيم، تأطير التكيف مع التغيرات)؛

-عدم القدرة على تقدير المخاطرة وعجز المصارف على مواجهته؛

-نقائص جهاز الإعلام والتسويق والمواصلات السلكية واللاسلكية؛

-غياب المنافسة؛

-وضياع الوقت نتيجة لصلابة التأخر في العصرنة لا سيما التكنولوجيا... (7)

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، وصعوبة وتخوف من تحريرا لقطاع المصرفي.

حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف :

-الدولة، بصفتها مالك، سلطة، وعون اقتصادي.

-البنك المركزي، كسلطة تسيير ومراقبة.....(1)

تواجه كل هذه التحديات الجهاز المصرفي الجزائري بدوره، إذ يمكن القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية، بل هي أيضا أزمة أنظمة، أي أزمة مناهج، حيث أن هذه السياسات الاقتصادية غير نابعة من الواقع الاجتماعي والثقافي. فبعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين التي نصت عليه شروط **FMI** ، أنشئت بنوك خاصة منها بنك الخليفة. حيث تميزت هذه المجموعة بغياب الشفافية، وإثر التدقيق والمراجعة الذي قامت به مفوضية البنوك في الجزائر، في سنة **2003** ثم اكتشاف مديونيتها الكبيرة للمجموعة، وسحب الترخيص من بنك الخليفة، بسبب العجز الكبير الراجع لتهريب الأموال إلى الخارج، وتراكم أسهم لا قيمة لها، كما عين مشرف على أعمال التصفية.

ثالثا: الفرص المتاحة للتطبيق الجيد لقانون النقد والقرض.

1- فرص التحول النقدي: فلقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط البنكي في الجزائر، على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي، بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية وما يسمح للسلطات النقدية بصرامة أكبر واستقلالية أوسع.

2- الفرص الاقتصادية: تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول والبلدان، ونظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في الجهاز البنكي والمالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع

والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع البنكي وتحسين دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابيا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

3- الفرص التقنية والتكنولوجية: ترتبط هذه الدوافع بالتطورات النقدية التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في مجال الصناعة البنكية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتحديث أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

رابعا: التحديات التي تواجه تطبيق قانون النقد والقرض.

لقد نتج عن الإصلاحات البنكية التي باشرتها السلطات النقدية الجزائرية في الفترات السابقة عدة سلبيات أثرت على الجهاز البنكي الجزائري من حيث الأداء وكذا نوعية وجودة الخدمات المقدمة، ويمكن إيجاز أبرز هذه السلبيات فيما يلي:

1- فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية: حيث فقدت البنوك التجارية الجزائرية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في الائتمان، وعمليات الصرف الأجنبي وإصدار أسهم الشركات، والحسابات المصرفية،...، وغيرها، وذلك بسبب نمط التمويل المطبق الذي يتم على أساس تقديم ملف إلى وزارة التخطيط بغرض الدراسة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا مع احتمال الرفض المطلق، مما جعل البنوك لا تخشى ضياع الأموال مادامت ملكيتها تعود للدولة، فتحولت البنوك التجارية إلى غرف لتسجيل ومحاسبة التدفقات المالية لتمويل الاستثمارات العمومية.

2- زيادة الإصدار النقدي: لكي تؤدي النقود وظيفتها على أحسن وجه يجب أن تتوفر بالكميات المناسبة، غير أنه في الجزائر توجد نقود دون أن يكون لها مقابل حقيقي من السلع والخدمات، وهذا يعني أن نمو الاقتصاد الوطني لا يتناسب مع تزايد الكتلة النقدية، وهذا ما أدى إلى بروز خلل واضح بين نمو الكتلة النقدية ونمو الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك بالأساس إلى فقدان البنك المركزي لوظيفته الأساسية والمتمثلة في تسيير السياسة النقدية بما يتماشى وأهداف التنمية، حيث أصبحت وظيفته الأساسية تنحصر في الإصدار النقدي، وهذا راجع بالأساس إلى إشكالية اكتناز الخواص للأموال، الأمر الذي وضع الجهاز البنكي في حالة عجز عن جلب

وتحصيل النقود المتداولة خارج البنوك، وهكذا توجب على البنك المركزي الجزائري إصدار نقود جديدة لتمويل الاستثمارات المخططة.

3- إهمال تعبئة الادخار الخاص: أصبح الاستثمار العمومي منذ سنوات 1970 يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر نتيجة لزيادة الموارد البترولية، وميزانية الدولة، واللجوء إلى القروض الخارجية، بالإضافة إلى زيادة إصدار النقود، هذه العوامل كلها أدت إلى تهميش وإهمال الادخار الخاص، وهذا ما أدى إلى:

- زيادة معدلات الاكتناز سنة بعد سنة، حتى أصبح يشكل قوة نقدية وقدرة شرائية مكتنزة في أيدي الجمهور، مما دفع بهم إلى شراء أي منتوج مفقود في السوق عند ظهوره في مدة قصيرة.
- أدى الخلل البنكي والمالي إلى خلل مستمر في سوق الخيرات وفقدان السلع وارتفاع في أسعارها، وبروز سوق سوداء للصرف، وسوق سوداء للسلع بمختلف أنواعها.

4- سوء تسيير الجهاز البنكي الجزائري: حيث كان الجهاز البنكي الجزائري يفتقد إلى المعايير المتعلقة بالمردودية المالية ويتجلى ذلك خاصة من خلال النقاط التالية:

- ضعف تسيير الموارد البشرية؛
- غياب التنسيق بين الجهاز البنكي وما يتطلبه من كفاءات ومراكز بحث وتكوين وجامعات ومعاهد.
- غياب الرقابة الفعلية وعدم فعاليتها؛
- غياب الجودة والنوعية؛
- غياب الترشيد الاقتصادي والمقاييس العلمية.